هل أمانة الخبز ستصل لمستحقيها؟

وزير التجارة الداخلية: توفير في كميات الخبز والدقيق والقمح وتقليل الهدر

■ أمير حقوق

لاقى القرار عن تحويل الدعم لمادة الخبز إلى دعم نقدي أصداء إيجابية وخاصة في الأوساط الاقتصادية من الأكاديميين والباحثين والخبراء والمعنيين بالقطاع الاقتصادي، معتبرين هذه الخطوة أساسية وفعالة ومهمة لتحسين سياسة الدعم المتبعة، وللحدّ من الهدر في كميات الإنتاج وموادها، وأيضاً تقليل نسبة الفساد وضياع إدارة الموارد، وستحول مبالغ الدعم النقدي هذه إلى الحسابات البنكية للمواطنين وتتضمن هذه المبالغ قيمة التكلفة المضافة لربطة الخبز الواحدة عن سعرها الحالي.

٤،١ ملايين بطاقة

وفي لقاء إعلامي أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي أن الحكومة اعتمدت منذ فترة من الزمن تحديد المستهدفين الذين يستحقون الدعم، وعدد بطاقات الأسر تتجاوز ٤،١ ملايين، وحول المبالغ النقدية التي ستصل لحساب صاحب حق الدعم عبر حسابه المصرفي هي الفارق بين سعر ربطة الخبز المحدد وبين فارق التكلفة النهائية الذي سيصل إليه سعر ربطة الخبز.

وشرح الوزير علي أن سعر التكلفة الحقيقية اليوم لربطة الخبز تتراوح بين ٨٤٠٠ و٨٦٠٠ ليرة سورية حسب مدخلات الإنتاج وسعرها الحقيقي كالمازوت والخميرة والطحين وأجور اليد العاملة والمحروقات التي تستخدم في عملية الخبز، والهدف أن يصل الدعم لصاحبه ولصاحب الاستحقاق المباشر، ولكن سيكون سعر التكلفة مباشراً في المرحلة الأولى.

وبيّن أنه لا يمكن الوصول لحالة الطموح التي يتمناها في خدمة المواطن بالضرورة، ولكن يتم السعي بكل ما لديهم من وسائل وإمكانيات لخدمة هذا المواطن.

إيجابيات

وحول إيجابيات سياسة الدعم النقدي، قال الوزير علي: ومن إيجابيات تحويل الدعم في مادة الخبز لدعم نقدي؛ التوفير من كمية الخبز والدقيق والقمح وتقليل الهدر من هذه الكميات، فالدعم السابق أدى إلى خسارة كمية كبيرة من المواد ونسبة هدر كبيرة، وبعد متابعة ومراقبة تطبيق الدعم سوف لم تخبز الأفران إلا حسب كمية الإنتاج، وبالتالي ستوفر كميات الإنتاج بشكل كبير، والآلية هي آلية إيجابية وستنعكس على المواطن، وهذه العملية ستذهب للمواطنين الأكثر هشاشة بالمنفعة، فعندما يتم الادخار ويعود على الناتج الوطني فهذا ينعكس بالمنفعة على المشاريع الصغيرة والإنتاج، ولكل حالات التقدم التي ستنعكس إيجاباً على المجتمع كله.

هدر!

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية»، كشف نائب عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي أن الطريقة القديمة للدعم أي _الدعم العيني_ خاطئة والتجربة السابقة سقطت في العالم بسقوط جدار برلين، والتغت في العالم منذ أكثر من ٣٠ سنة، وفي سورية بقي محافظ عليها لأنها منبع الفساد. وفي العالم هذه مفاهيم اشتراكية بُطلت، وفي سورية هُدر في دعم الخبز والسلع عشرات الآلاف من المليارات.

الدعم النقدي هو أفضل طريقة للدعم، وهو ليس دعم سلعة بل تحويل الدعم لمستهلكي السلعة، لأن المستفيدين من دعم السلعة هم من يحاربون الدعم النقدي، وهذا الدعم مطبق في الأردن منذ فترة طويلة، وطريقة الدعم النقدي دافعنا عنها وتم طرحها في جميع المواقع وبأعلى المستويات، وبالتالي ما دامت الدولة لديها سياسة إبقاء الدعم فربطة الخبز لو صار سعرها ٢٠ ألفاً ستظل الربطة مدعومة، والمشكلة فقط بآليات التنفيذ والبحث عن منافذ للفساد، وفق توصيف الدكتور العدي.

الخبز الأكثر فساداً

وأضاف الدكتور العدي: تم اقتراح دعم مادة الخبز نقدياً بالبداية لأنه أكثر فساداً، لأنه سلعة مختلفة عن بقية السلع، لكونه سلعة أساسية للجميع، وإذا نجحت التجربة في الخبز فستعمم بغير سلع، ويجب أن تطبق في مرحلة واحدة وليست في عدة مراحل.

الفساد في سورية يتم بالإنفاق الاستثماري، وبالتالي الدعم النقدي يخفف في حد كبير من الفساد، ويمكن أن يلغي الفساد نهائياً في الخبز، واستهلاك الخبز يمكن أن ينخفض إلى النصف، ونوعية الخبز ستتحسن جودتها لأن الخبز السوري الحالي من أردأ أنواع الخبز في العالم.

الشمول المالي

من مميزات سياسة الدعم النقدي وفق رؤية د. العدي أن أهم ميزة تؤخذ من منظور اقتصادي وهي ظهور مفهوم «الشمول المالي» لدى أغلبية الناس من حيث جميع الأهالي ستتعامل مع البنوك وهذا يمثل نقطة مهمة جداً، وتستطيع الدولة أن تحدد ما لديها من سيولة على سبيل المثال، وعدم تلف العملة من التداول وستنتشر الراحة بين الناس.

وأشار د. العدي إلى أن نسبة التوفير من تحويل الدعم العيني للدعم النقدي ستكون كبيرة وفي مادة الخبز ستكون نسبة التوفير ٥٠ بالمئة برأيه، وسيتم توفير مبلغ معين من قيمة المبلغ المحول للأهالي يستفيدون منه في شراء السلع والخدمات الأخرى.

ترشيد في النفقات

إن الدعم النقدي سيحقق مجموعة من الفوائد للحكومة والمستحقين على السواء، حيث يحقق للدولة ترشيداً كبيراً في النفقات التي تتعلق بتكاليف طرح المناقصات لتوفير السلع العينية ونفقات اللجان التي تعقد لفرز المنتجات، بالإضافة إلى القضاء على فكرة وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة (سعر السوق السوداء والسعر الرسمي)، أما على مستوى المواطن فهي تعطي له فرصة الحصول على مبالغ نقدية، وهو بدوره يحدد بها نوعية السلع التي يرغب في شرائها من دون التقيد بمكاتب التموين أو منافذ بيع سلع ومنتجات محددة، وفقاً للجودة التي ترضيه، وأيضاً القضاء على تزاحم المواطنين أمام مكاتب التموين وفرص التلاعب بالدعم العيني، حسب ما أشار إليه الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حماة الدكتور عبد الرحمن محمد.

١١ ألف مليار!

واعتبر الدكتور محمد أن آلية الدعم الجديدة ستقتصر على مادة الخبز أولاً، والذي وصلت قيمة الدعم المالي له وللدقيق التمويني قرابة الـ١١ ألف مليار ليرة سورية تقريباً، وتم الاقتصار على مادة الخبز كخطوة أولى في ضوء الإمكانات والبنى التحتية المتوافرة، ولاحقاً سيعمم على باقي المواد المدعومة.

ويمكن القول: إن عملية تحويل الدعم من عيني إلى نقدي لا تهدف لتقليل المبلغ المخصص بقدر ما تعني تحسين مستوى المعيشة للأسر المدعومة من خلال رفع كفاءة الإنفاق على هذه المادة، وبناءً عليه سيتم تحويل هذا المبلغ إلى نقدي في حسابات المواطنين المستحقين للدعم، الأمر الذي سيخفف مثلاً في مادة الخبز كمرحلة أولى من الهدر والفساد نتيجة المتاجرة بالدقيق التمويني والمازوت المخصص للأفران الذي هو مطلب الحكومة الرئيسي والغاية الأولى للتحول للدعم النقدي، إضافة إلى تحقيق وفر مالي للعائلات على اعتبار أن المواطن أقدر على إدارة هذا المبلغ وفقاً لأولوياته وحاجاته، كل ذلك يثبت من جديد أن الإنفاق على الدعم الاجتماعي هو جزء من الإنفاق على تحسين مستوى المعيشة، كما أنه قضية مجتمع بأكمله، وليست قضية اقتصادية فقط.

المرونة والكفاءة والكرامة

ووفق الدكتور محمد، فإن الدعم النقدي يتمتع بالعديد من المزايا مقارنة بأشكال المساعدة الأخرى، وأهم هذه المزايا: المرونة ليمكن استخدام الدعم النقدي لمجموعة متنوعة من الأغراض، ما يمنح المستفيدين المرونة اللازمة لاستخدام الأموال بطريقة تلبي احتياجاتهم الخاصة، وأيضاً يتمتع بالكفاءة، فإن الدعم النقدي على الأغلب أكثر كفاءة من أشكال المساعدة الأخرى، لأنه لا يتطلب المستوى نفسه من النفقات الإدارية العامة مثل برامج أو بنوك الطعام أو مساعدات الإسكان، وآخر المزايا هي الكرامة: فيمنح الدعم النقدي المستفيدين القدرة على اتخاذ خياراتهم وقراراتهم الخاصة بشأن كيفية استخدام الأموال، ما يمكن أن يعزز الشعور بالكرامة واحترام الذات.

وقد اعتبر أن أهم أسباب تطوير سياسة الدعم هو إحدى خطوات الإصلاح المتمثلة بالتخفيف من حالات الفساد التي شهدتها طريقة الدعم السابقة إلى أدنى حد ممكن.

ورجح الدكتور محمد أن هناك نسبة توفير من عملية التحويل ولكن كم ستكون نسبتها، فإن هذا متوقف على عملية إحصائية دقيقة تقوم بها الجهات المعنية من خلال ضبط عدد المستفيدين بشكل فعلي.

حد الفساد

أما عن كيفية مساهمة الدعم النقدي بتقليل الهدر والفساد، فقال الدكتور محمد إن القرار يتضمن نقاطاً إيجابية، منها التقليل ما أمكن من الهدر والفساد والربح غير المشروع، عبر إلغاء الحلقات الوسيطة في تطبيق وإيصال الدعم، ما يوفر إمكانية أكبر لضبط المستفيدين من الدعم، ولكن تلك الخطوة ستحتاج إلى نظام معلوماتي قوي ومتكامل وآليات محكمة وقواعد بيانات دقيقة، يتم تحديثها وتدقيقها وتعديل المستجدات فيها يومياً، لكن قد تعتري عملية الدعم النقدي حالات فساد كبيرة، في حال لم تكن مستندة إلى نظام صارم ودقيق، وهو ما حدث عام ٢٠٠٩، عندما قررت الحكومة توزيع «شيكات» بعشرة آلاف ل.س مقابل رفع سعر المازوت، ولأن الأمر تم من دون وجود آلية صحيحة ومعتمدة على قاعدة بيانات، نجم عن ذلك حالات فساد كانت تكلفته أكبر من حجم الوفر الذي حققته الدولة جراء رفع سعر المازوت.

وزير الاقتصاد: خيارات متلاحقة لتحويل الدعم النقدي لمادتي المازوت والغاز المنزلي

■ بارعة جمعة

في الوقت الذي تتركز فيها الجهود الحكومية نحو تقديم التوضيحات عن آلية الدعم الجديدة بتحويلها إلى نقدي، وأخذ رؤية الحكومة بعين الاعتبار من قبل الجهات كافة بما فيها المواطنون، يأتي دور وسائل الإعلام كحالة متوازية ومساوية من حيث الأهمية في تبيان وشرح هذه الخطوات التي باتت تأخذ الكثير من التأويلات والتفسيرات غير الواضحة لدى الكثير، التحول من دعم السلع للنقد يحمل أوجهاً عدة، لتأتي التأكيدات من قبل وزيري المالية والشؤون الاجتماعية باقتصاره على الخبز مبدئياً فيما تلاها حوار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل في لقائه الأخير الذي أتى مكملاً لحلقة الدعم، بتأكيده على أن الحكومة لن تدخر أي جهد لإيصال الدعم إلى مستحقيه وبكل الطرق، مع التزامها المطلق بأشكال الدعم القائم على مستوى التربية والتعليم والصحة والكهرباء والماء والخبز.

آلية الدعم

منذ إقرار عملية الدعم تعددت أشكاله وتنوعت طرق إيصاله للمستحقين له، ما جعل لدى أغلبية المواد هدراً كبيراً وعدم الوصول للغاية الحقيقية المرجوة منه، لذا كان لا بد من التمييز بين أشكال الدعم وبين تحويله من عيني إلى نقدي في مادة الخبز أولاً، لأن الغاية منها ليست التخفيض في الإنفاق وإنما الوصول إلى كفاءة أكبر باستخدامه، وضمان وصوله إلى مستحقيه للتخفيف بشكل تدريجي من حالة الفساد الموجودة في عملية إنتاج وبيع الخبز، الذي وفق الوزير الخليل ربما سَتَمُرُّ مرحلة تسعير الربطة نقدياً بثلاث مراحل، بدءاً بسعر معين ووصولاً لسعر التكلفة، ولاسيما أن سياسات الدعم الحالية أثبتت عدم كفاءتها والسبب يعود بالطبع لاستهداف المادة لا مستحقي الدعم، ما يؤدي إلى تحميل الدولة أعباء مالية كبيرة، تنعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي ككل، والذي سجل اليوم تراجعاً ملحوظاً وعدم العدالة في توزيع هذه الثروات أيضاً.

ضرورة فرضت نفسها على الواقع الحالي للاقتصاد، ما يفرض أيضاً وجود آلية مختلفة يتم تطبيقها مستقبلاً برأي الوزير الخليل، هذه الضرورات دفعت بالحكومة لمقاربة هيكلة ملف الدعم، والتفكير ملياً عبر تحديد المجالات التي سيستمر الدعم فيها والمجالات الأخرى التي من الواجب اختلاف آلية الدعم فيها بهدف الوصول إلى الكفاءة والتوفير وتخفيض العجز في ميزانية الدولة لإنفاقه في مجالات أخرى يحتاجها المواطن.

دراسات أخرى

أظهرت دراسات الباحثين والأكاديميين وجلسات الحوار التي أجريت بأن السياسات الحالية للدعم تقادمت، وبأن شكل الدعم الحالي والأموال التي يتم إنفاقها لا تسير بالاتجاه الصحيح، كما أن تطور الأسعار والتضخم وبروز الحاجة لاستيراد المواد، أدى لتحول المبالغ المرصودة للدعم إلى عبء كبير، عدا عن حالة عدم الرضا من قبل المواطن عن أشكال الدعم السابقة، ما استدعى معالجات بأشكال جديدة ومختلفة عن الأخرى بالاستناد لتقييم التجارب ومراعاة مسألة الاختلاف بين تجربة وأخرى، توصيف للواقع قدمه الوزير الخليل برر من خلاله الاتجاهات الجديدة في عمل الحكومة، إلا أنه لم يكن للتحول النقدي قدرته على استيعاب كل أشكال الدعم، هي حالة من الإجماع على هذه النقطة تناولها الوزير ضمن حديثه أيضاً، مبيناً صعوبة تشميل الكهرباء والمياه والصحة في هذا التوجه، والاقتصار على مادة الخبز حالياً، لكن ما هي الخيارات المتاحة اليوم؟

يجيب الوزير الخليل قائلاً: «ربما سيكون هناك خيارات متلاحقة لتحويل الدعم من مادي إلى نقدي، لكن بعد إجراء دراسات، الآلية الجديدة في المرحلة المقبلة قد تضم مازوت التدفئة والغاز المنزلي، لكنها لا تصلح في موضوع الكهرباء والمياه أو الصحة».

كما بين الوزير أن الاتجاه في مسألة الدعم لم يعد مطروقاً لدى الدول الأخرى، كما أن سياسات الدعم متنوعة في سورية وتأخذ أشكالاً كبيرة، وأغلبيتها غير موجودة وفق حديث الوزير الخليل، كما أظهرت الوقائع والدراسات والمتابعات وجلسات الحوار بأن سياسات وأشكال الدعم القائمة الحالية غير سليمة، لذا كان لا بد من إعادة قراءة أساليب الدعم.

في وقت بدت فيه سياسة تحسين كفاءة الإنفاق العام أحد أهم أهداف الآلية الجديدة للدعم، لتحقيق الوفر المالي الذي سيتم توزيعه على أوجه النشاطات الأخرى، بناء على قواعد وبيانات تم تحديدها سابقاً، لتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.

في وقت وجد فيه الخبير الاقتصادي جورج خزام أكد أن عملية تحويل الدعم إلى دعم نقدي أمر غاية في الصعوبة، بدءاً من طريقة فتح الحسابات المصرفية، لأن ذلك يعني عدم حصول المواطن على الدعم النقدي بسبب الازدحام الشديد أمام الصرافات وفي المصارف وبقاء المليارات مجمدة في المصارف برأيه، مع العلم بأن اقتراح إعادة توزيع الدعم نقداً تمت المطالبة به منذ سنوات، وليس وليد اللحظة، وذلك ضمن اقتراحات قدمها الخبير خزام عبر وضع مبلغ الدعم النقدي برصيد مالي على البطاقة الذكية لشراء الخبز والغاز والسكر والرز من صالات السورية للتجارة بالسعر غير المدعوم أو توزيع كمية مجانية محسوبة من المواد المدعومة مثل الخبز والغاز مقابل كامل مبلغ الدعم حسب الاستحقاق، مع الإشارة لعدم صحة توزيع الدعم نقداً لموضوع الكهرباء والمياه، مع إمكانية تقديم الدعم على شكل أول شريحة استهلاك من كمية مجانية محسوبة تساوي بقيمتها مبلغ الدعم، ليبدأ بعدها السعر بالارتفاع بتصاعد الشرائح المحسوبة. وبما أن كيلو الرز والسكر تم تسعيره سابقاً على البطاقة الذكية ١,٠٠٠ ليرة بخصم ٥٠٪ عن سعره الحقيقي في السوق أي إن عائلة مؤلفة من ٥ أشخاص مخصصاتها ١٠ كغ سكر و١٠ كغ رز سوف تدفع عند الاستلام عن شهرين ٢٠,٠٠٠ ليرة وهذا المبلغ من الممكن ألا يكون متوافراً للطبقة الفقيرة من المجتمع المستحقة أكثر من غيرها لهذه الإعانة، ويتساءل الخبير الاقتصادي جورج خزام لمَ لا يتم توزيع نصف هذه الكمية مجاناً ٥ كغ رز و٥ كغ سكر؟ بما يضمن بقاء مبلغ الدعم المالي ذاته مالياً ولمصلحة الجميع، كما أنه في حال التوزيع مجاناً لنصف الكميات المستحقة، فإن ذلك سوف يشمل جميع حاملي البطاقة الذكية من دون أن يتم حرمان أي عائلة من حصتها بحجة عدم وجود كميات كافية للجميع، أو أن يتم حساب قيمة الدعم المالي للسكر والرز والغاز والمازوت وتحويله إلى رصيد مالي في البطاقة الذكية ويمكن به شراء السكر والرز والغاز والمازوت بالسعر غير المدعوم من السورية للتجارة بخصم قيمة فاتورة المشتريات من الرصيد المالي في البطاقة الذكية للدعم.

سيناريو التصحيح

مبدأ العمل من منطلق التصحيح، هو الاتجاه الحكومي الجديد للدعم النقدي، القائم بشكل رئيس على الرفع التدريجي لأسعار السلع المدعومة وصولاً إلى سعر التكلفة وفق قراءة الدكتور في كلية الاقتصاد عابد فضلية للمشهد اليوم، ومن ثم تخصيص تحويلات مالية لمستحقي الدعم (وفق مفهوم الاستحقاق الحالي) مع الحفاظ على القيم الحالية للدعم، أي تحويلات مالية لحسابات المستحقين وفق فرق السعر، يحقق هذا السيناريو بعد استكمال تنفيذه (الوصول إلى سعر التكلفة)، وبالطبع لهذا الاتجاه مزايا لخصها د. فضلية بتصحيح التشوهات السعرية بين المواد المدعومة وغير المدعومة وتحسين جودة المنتج نتيجة المنافسة وتوفير استهلاك الطاقة نتيجة ترشيد الاستهلاك، وتخفيف الضغط على القطع الأجنبي نتيجة تخفيف الاستهلاك، وبالتالي انخفاض استيراد مدخلات الإنتاج.

تعزيز التحول إلى الربط الإلكتروني هو أهم أهداف هذا التحول بتوفير كتلة نقدية لدى المواطنين في الحساب المصرفي أو الموبايل، تتيح لهم التحكم بتأمين احتياجاتهم حسب الرغبة، إلى جانب تحسين قاعدة البيانات، بما يساعد على تنفيذ سياسات صحية اجتماعية أكثر عدالة وشمولية، وقد يؤدي انخفاض الطلب على بعض السلع المدعومة إلى انخفاض في فاتورة المستوردات وبالتالي انخفاض الضغط على القطع الأجنبي، ما قد يعزز سيناريو التنافسية التي ستنعكس على انخفاض الأسعار وتحسين النوعية.

بالمقابل قد تسجل هذه الخطوة وفق رؤية فضلية بعض الجوانب السلبية مثل ارتفاع في معدلات التضخم نتيجة ضخ كتلة نقدية كبيرة من السيولة في السوق، وتغير في النمط الاستهلاكي للأسر السورية، والتحول نحو أنماط جديدة أقل استهلاكاً من الشكل الحالي، عدا عن احتمالية لجوء البعض لاستخدام المبالغ المحولة في أوجه ذات غير أولوية من أرباب الأسر، وبالتالي تضرر في مستويات الأمن الغذائي، مع الخوف من بقاء التشوهات السعرية نتيجة عامل التدرج، في الفروقات السعرية وهذا ما سيؤدي إلى وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة، وبالتالي استمرار المتاجرة في أسعار السوق السوداء.

إضافة لعدم وجود قدرة مؤسساتية ولوجستية لدى البنوك والشركات المصرفية لفتح مزيد من الحسابات المصرفية، وعدم القدرة على حساب كل تلك الأموال عند بداية كل شهر، بالتزامن مع انعدام القدرة لدى المصارف العامة والخاصة على تأمين فروع أو نقاط مصرفية، في الأرياف والقرى.

وزير الاتصالات والتقانة: منصة الدعم النقدي ستكون جاهزة

من جهته أكد وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب أن دور الوزارة في عملية تحويل الدعم الحكومي إلى نقدي هو تأمين البنية التحتية الكاملة من الناحية التقنية للتحول الرقمي، لافتاً إلى أن منصة الدعم النقدي ستكون جاهزة خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

وأوضح الخطيب أن منظومة البدل النقدي تعتمد على البيانات التي تم الحصول عليها خلال السنتين الماضيتين عبر تحديد المستبعد وغير المستبعد من الدعم، مشيراً إلى أنه منذ عام ٢٠٢٢ تم البدء ببناء السجل الوطني لإدارة الدعم الحكومي الذي يضم بيانات المواطنين، وتم ربطه مع عدة سجلات مثل السجل المدني والهجرة والجوازات والمحروقات، وهذه السجلات هي بنية التوافق الرقمي وبالتالي أي تعديل أو تغيير في أحد هذه السجلات ينعكس على سجل الدعم مباشرة، كما يتم حالياً إضافة عدد من السجلات مثل السجل التجاري والصناعي والعاملين في الدولة، وهذه السجلات ستوفر بيانات كاملة وصحيحة عن المواطنين وآلية الدعم.

وبين الخطيب أن الوزارة بدأت في بناء منصة الدعم النقدي التي ستكون جاهزة خلال الأشهر الثلاثة القادمة، حيث ستنقسم إلى جزأين، جزء يخص وزارة الاتصالات والآخر يخص مصرف سورية المركزي، مشيراً إلى أنه حين الانتهاء من بناء المنصة سيتم إرسال رسالة إلى المواطنين على أرقامهم الخلوية تتضمن اسم الحساب والرقم السري الذي يخول صاحبه الدخول إلى المنصة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها، وإدخال البيانات المتعلقة بآلية التحول للدعم النقدي.

ولفت الخطيب إلى أن هناك تعاوناً مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على وضع متطلبات المنصة الوطنية للحماية الاجتماعية التي ستتضمن البيانات الشخصية لحامل البطاقة الأسرية وعدد أفراد أسرته، وما الأعمال التي يعمل بها، وما نوع السكن ومساحته وهل أفراد الأسرة يحصلون على إعانات أو لديهم أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من سبر المعلومات التي سيتم التأكد منها من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وذلك بهدف الوصول إلى الفئات الأشد هشاشة وفقراً وإيصال الدعم إلى مستحقيه، كاشفاً أنه سيتم إطلاق منصة الدعم النقدي والمنصة الوطنية للحماية الاجتماعية بالتوازي مع بعضهما بعضاً في التوقيت ذاته.